بعد تحديد إجمالي الأجر أو الراتب للموظفين حسب العقود الموقعة معهم يتم تحديد المبالغ التي تخصم من إجمالي الراتب إن وجدت ، فقد نص نظام العمل والعمال على حسم نسبة ٩٪ من الراتب أو الأجر كقسط للتأمينات الاجتماعية[١١]. وفي حالة وجود أي حسومات أخرى نظامية فيتم حسمها من راتب أو أجر الموظف[١٢] للوصول إلى صافي الراتب أو الأجر .

القيود المحاسبية

يعتبر كشف الرواتب المستند الأساسي لعمل القيد المحاسبي للرواتب والأجور ، ويشمل الكشف على اسماء الموظفون ، ومجموع ساعات العمل العادية والإضافية ، إجمالي المستحق ، الحسميات ، صافي الراتب أو الأجر. وفيما يلي مثال لصرف الرواتب لإحدى المنشآت[١٣]:

بلغ إجمالي الرواتب والأجور عن شهر صفر ١٤٢٣هـ لمؤسسة الغروب حسب كشف الرواتب مبلغ ١٢٠,٠٠٠ ريال ، كما بلغت حسميات ديون على أحد الموظفون مبلغ ٥٠٠٠ ريال ، و مبلغ ٣٠٠٠ ريال غرامات مخالفة الأنظمة. وتم صرف الرواتب بموجب شيكات على البنك. فيكون القيد على النحو التالي:

١٢٠,٠٠٠		من حـ/ الرواتب والأجور
		إلى مذكورين
	١٠٨٠٠	حـ/ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
	٥٠٠٠	حـ/ ديون على الموظفون
	٣٠٠٠	حـ/ غرامات مخالفة أنظمة
	١٠١,٢٠٠	حـ/ البنك

(سداد رواتب الموظفون عن شهر صفر ١٤٢٣هـ بعد عمل الحسميات)

[١١] حتى عام ١٤٢١هـ كانت النسبة ٥٪ وفي عام ١٤٢٢ زادت المؤسسة النسبة لتصبح ٦٪ ، وفي عام ١٤٢٣ زادت النسبة لتصبح ٧,٥٪. وسوف يبدأ بتطبيق نسبة جديدة قدرها ٩٪ ابتداءً من محرم ١٤٢٤هـ .

[١٢] لمزيد من المعلمات ارجع إلى نظام العمل والعمال المادة ١١٩.

[١٣] لمزيد من التمارين يمكن الرجوع إلى عبدالله الفيصل ، " المحاسبة: مبادئها وأسسها " ، الجزء الثاني.